Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

دور العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية الوسطى

أمينة عبدالسلام المبروك القاضي
قسم التاريخ - كلية الاداب والتربية صبراتة
جامعة صبراتة
ameenah.alqadhi@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/12 –تاريخ المراجعة: 2025/12/2– تاريخ القبول: 2025/12/27– تاريخ للنشر:7/2/ 2026

ملخص :
يتناول هذا البحث دور العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية الوسطى بوصفهم فاعلين أساسيين في بناء الشرعية وتقويم الحكم وتوجيه المجال العام. وينطلق من أن علاقة العلم بالسلطة لم تكن علاقة هامشية، بل تشكّلت منذ صدر الإسلام ثم تطورت في العصرين الأموي والعباسي ضمن أطر مفاهيمية وشرعية، أبرزها: الإمامة، والطاعة المقيّدة بالمعروف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسياسة الشرعية. ويحلّل البحث صور مشاركة العلماء المباشرة عبر تولي القضاء والوزارة والحسبة، وصور تأثيرهم غير المباشر من خلال الفتوى والخطابة والتعليم وتشكيل الرأي العام. كما يبرز تباين مواقف العلماء بين التعاون مع السلطة لتحقيق الاستقرار وتقنين المؤسسات، وبين المعارضة والنقد عند الانحراف، بما في ذلك المحن السياسية مثل محنة خلق القرآن. ويخلص البحث إلى أن العلماء أسهموا في تحقيق توازن نسبي بين الحاكم والمحكوم، وأن استقلال المرجعية العلمية كان عاملًا مهمًا في حفظ العدل وضبط الشرعية.
الكلمات المفتاحية: العلماء، السلطة السياسية، العصور الإسلامية الوسطى، الشرعية السياسية، السياسة الشرعية، الفتوى، المعارضة العلمية.

Role of Scholars in Political Life during the Medieval Islamic Period

Amina Abdulsalam Al-Mabrouk Al-Qadi

Department of History
Faculty of Arts and Education – Sabratha
University of Sabratha

ameenah.alqadhi@sabu.edu.ly

Abstract
This study examines the role of Muslim scholars (ʿulamāʾ) in political life during the medieval Islamic periods, viewing them as key actors in legitimizing authority, monitoring governance, and shaping the public sphere. It argues that the relationship between knowledge and power was not marginal; rather, it developed from early Islam and matured under the Umayyad and Abbasid states within major conceptual and legal frameworks such as the imamate, obedience conditioned by what is right, commanding right and forbidding wrong, and "Sharʿi governance" (siyāsa sharʿiyya). The study analyzes scholars' direct participation through offices like the judiciary, ministerial advisory roles, and market supervision (ḥisba), as well as their indirect influence via fatwas, preaching, teaching, and public opinion formation. It also highlights the diversity of scholars' stances—ranging from cooperation aimed at stability and

institutional regulation to principled opposition when authority deviated from justice and law—illustrated by political ordeals such as the Mihna (the inquisition on the createdness of the Qur'an). The study concludes that scholars helped sustain a relative balance between ruler and ruled, and that scholarly independence was crucial to safeguarding justice and political legitimacy.
Keywords: ʿUlamāʾ, political authority, medieval Islamic periods, political legitimacy, siyāsa sharʿiyya, fatwa, scholarly opposition.

مقدمة البحث

شكّلت العلاقة بين العلماء والسلطة السياسية أحد أبرز المحاور المؤثرة في تاريخ الحضارة الإسلامية، إذ لم يكن العلماء مجرد فئة معرفية معزولة عن واقعها، بل كانوا عنصرًا فاعلًا في تشكيل القرار السياسي، وتوجيه الرأي العام، وتقويم أداء الحكّام، وأحيانًا معارضتهم أو مناصرتهم، وقد تنوّعت أدوارهم تبعًا للظروف التاريخية وطبيعة النظام السياسي في كل عصر، بدءًا من عصر الخلافة الراشدة، مرورًا بالدولتين الأموية والعباسية، وصولًا إلى العصور اللاحقة.

ففي صدر الإسلام، كان العلماء ممثلين في الصحابة والتابعين قريبين من دوائر الحكم، يمارسون دور النصح والإرشاد، ويشاركون في إدارة الشأن العام، كما يظهر في مواقف عدد من كبار الصحابة في قضايا الخلافة والبيعة والسياسة الشرعية، ومع تطور الدولة واتساع رقعتها، برزت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين السلطتين الدينية والسياسية، فظهر دور الفقهاء في تقعيد مفاهيم الإمامة، والوزارة، والقضاء، والحسبة، كما تناول ذلك فقهاء السياسة الشرعية، وفي مقدمتهم أبو الحسن الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية.

وفي العصرين الأموي والعباسي، اتخذ دور العلماء صورًا متعددة؛ فمنهم من انخرط في مؤسسات الدولة قاضيًا أو مستشارًا أو وزيرًا، ومنهم من اختار مسافة نقدية من السلطة، فمثّل صوت المعارضة الأخلاقية والشرعية، كما تعكسه مواقف بعض الأئمة الذين رفضوا التوظيف السياسي للعلم، كما شهدت هذه المرحلة ظواهر كالتزلف للسلطة، أو توظيف الشرعية الدينية لتثبيت الحكم، وهو ما تناولته عدد من الدراسات الحديثة في تحليلها لبنية الدولة العباسية ومؤسساتها.

ومن جهة أخرى، لم يقتصر تأثير العلماء على المجال النظري، بل امتد إلى المجال العملي عبر الخطابة، والفتوى، والقضاء، وإدارة الأوقاف، والمشاركة في الحركات الإصلاحية أو المعارضة، الأمر الذي يجعلهم عنصرًا أساسيًا في فهم دينامية الحياة السياسية في العصور الإسلامية.

وعليه، فإن دراسة دور العلماء في الحياة السياسية لا تقتصر على رصد مواقف فردية، بل تهدف إلى تحليل طبيعة العلاقة بين العلم والسلطة، وحدود التداخل بينهما، ومدى تأثير العلماء في توجيه السياسات العامة، وترسيخ مفاهيم الشرعية، وتحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم في الإطار الإسلامي.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الدوافع العلمية والتاريخية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولًا: أهمية العلاقة بين العلم والسلطة في تشكيل البنية السياسية للدولة الإسلامية، إذ مثّل العلماء عنصرًا محوريًا في تقنين الشرعية السياسية، وتقويم أداء الحكام، والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة، سواء من خلال القضاء أو الفتوى أو الوزارة أو الحسبة، وهو ما تعكسه المصادر التاريخية والفقهية التي تناولت نظم الحكم والإمامة.

ثانيًا: الحاجة إلى قراءة تاريخية تحليلية لدور العلماء بعيدًا عن التناول العاطفي أو التعميم، خاصة وأن مواقفهم لم تكن على نسق واحد؛ فقد تراوحت بين المشاركة المباشرة في السلطة، والوقوف موقف النصح، وأحيانًا المعارضة أو الاعتزال، وهو ما يكشف عن تنوع في أنماط التفاعل بين المؤسسة العلمية والمؤسسة السياسية.

ثالثًا: إبراز أثر العلماء في ترسيخ مفاهيم سياسية أساسية في الفكر الإسلامي، مثل: الشورى، والعدل، والطاعة، والبيعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسياسة الشرعية، وهي مفاهيم كان للفقهاء دور كبير في تأصيلها وتقعيدها، كما يظهر في كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية.

رابعًا: كثرة الأحداث السياسية في العصور الأموية والعباسية التي كان للعلماء فيها حضور مباشر أو غير مباشر، سواء في تثبيت أركان الدولة، أو في مواجهة الانحرافات السياسية والفكرية، أو في المشاركة في الحركات الإصلاحية، مما يجعل دراسة دورهم ضرورة لفهم التاريخ السياسي الإسلامي فهمًا متكاملًا.

خامسًا: وجود عدد من الدراسات التي تناولت الجوانب السياسية للدولة الإسلامية أو سير الخلفاء والوزراء، دون أن تفرد دراسة شاملة لدور العلماء بوصفهم فاعلين سياسيين مستقلين، وهو ما يمنح هذا البحث بعدًا تكميليًا وتحليليًا.

سادسًا: ارتباط الموضوع بقضايا معاصرة تتعلق بعلاقة العلماء بالسلطة، وحدود التأثير المتبادل بين الديني والسياسي، مما يضفي على الدراسة بعدًا فكريًا يتجاوز الإطار التاريخي البحت.

مشكلة البحث

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التاريخ السياسي للدولة الإسلامية، وسير الخلفاء والوزراء، ونشأة النظم الإدارية والقضائية، فإن دور العلماء في الحياة السياسية ظل في كثير من الأحيان موزعًا داخل هذه الدراسات دون معالجة تحليلية مستقلة تكشف طبيعة تأثيرهم الحقيقي في مسار الأحداث السياسية.

فالعلماء لم يكونوا مجرد فئة علمية معزولة عن المجال العام، بل مارسوا أدوارًا متعددة؛ فمنهم من تولّى القضاء والوزارة، ومنهم من أسهم في تقعيد مفاهيم الإمامة والشرعية، ومنهم من عارض السلطة أو واجهها عند انحرافها، كما شهدت بعض العصور توظيفًا سياسيًا للعلم أو ظواهر التزلف للسلطة، مما يطرح تساؤلًا جوهريًا حول طبيعة العلاقة بين العلماء والحكام: هل كانت علاقة تعاون وتكامل؟ أم علاقة رقابة وتقويم؟ أم علاقة صراع وتوتر؟

كما أن تباين مواقف العلماء عبر العصور المختلفة من صدر الإسلام إلى العصرين الأموي والعباسي يثير إشكالية تتعلق بحدود تأثيرهم الفعلي في القرار السياسي، ومدى استقلالهم عن السلطة، ودورهم في ترسيخ أو معارضة شرعية الحكم.

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما طبيعة دور العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية، وكيف تجلت صور هذا الدور بين التأصيل الشرعي والممارسة العملية والموقف من السلطة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما الأسس المفاهيمية والشرعية التي حدّدت مكانة العلماء وحدود علاقتهم بالسلطة في الفكر السياسي الإسلامي؟
2. ما صور مشاركة العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية، سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو عبر التأثير غير المباشر في الرأي العام وصناعة القرار؟
3. كيف تباينت مواقف العلماء من السلطة بين التعاون والتكامل من جهة، والمعارضة والنقد من جهة أخرى، وما أثر ذلك في مسار الحياة السياسية؟

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية العلمية

تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على موقع العلماء في البناء السياسي للدولة الإسلامية، من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين العلم والسلطة عبر العصور المختلفة، كما تضيف معالجة تحليلية متكاملة تجمع بين التأصيل النظري والممارسة التاريخية، بدلًا من الاكتفاء بالسرد السياسي للأحداث.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تفيد هذه الدراسة في تقديم رؤية منهجية لفهم حدود العلاقة بين العلماء والسلطة، بما يسهم في قراءة أكثر توازنًا للقضايا المعاصرة المرتبطة بدور العلماء في الشأن العام، كما تساعد في استحضار النماذج التاريخية الإيجابية في تقويم السلطة وتحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم.

أهداف الدراسة

انطلاقًا من التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية، تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. بيان الأسس المفاهيمية والشرعية التي نظّمت علاقة العلماء بالسلطة في الفكر السياسي الإسلامي.
2. تحليل صور مشاركة العلماء في الحياة السياسية، سواء عبر المناصب الرسمية كالقضاء والوزارة، أو من خلال التأثير غير المباشر كالفتوى والخطابة.
3. تقويم مواقف العلماء من السلطة، وبيان أبعاد التعاون أو المعارضة وأثر ذلك في مسار الحياة السياسية في العصور الإسلامية.
4. إبراز الدور الحضاري للعلماء في ترسيخ مفاهيم الشرعية والعدل والرقابة الأخلاقية على الحكم.

الدراسات السابقة:

1- دراسة عبدالمقصود (2023)، بعنوان :علاقة علماء الكوفة بالسلطة في العصر العباسي الأول (123-232هـ/750-847م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين علماء الكوفة والسلطة العباسية في العصر العباسي الأول، وحدود التأثير المتبادل بين الطرفين (المساندة/المعارضة/الوساطة)، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مع تحليل الروايات التاريخية والمواقف السياسية للعلماء داخل بنية الدولة العباسية. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- إبراز أن علاقة العلماء بالسلطة لم تكن نمطًا واحدًا؛ بل تراوحت بين القرب من الحكم، والنقد، والاعتزال، تبعًا للظرف السياسي.
- إيضاح أدوار العلماء في توجيه الرأي العام والتأثير في شرعية القرار السياسي داخل الحاضرة العراقية.

2- دراسة(2021) Mohd Nor & Seggani ، بعنوان :دور الفقهاء والأدباء في مواجهة مهددات الأمن الفكري في العصر العباسي الأول (132-232هـ)

هدفت الدراسة إلى تبيين دور بعض الفقهاء والأدباء في حماية المجتمع من التيارات الفكرية المنحرفة (مثل الزندقة) خلال العصر العباسي الأول، واتبعت المنهج التاريخي الوصفي، واعتمدت على تحليل النصوص والوقائع الفكرية والسياسية المرتبطة بتدخل أهل العلم في المجال العام. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن الفقهاء والأدباء قاموا بأدوار واضحة في مواجهة الانحرافات الفكرية كلٌّ بحسب تخصصه وأسلوبه.

- أن تدخل "أهل العلم" لم يكن علميًا فقط، بل امتد لحماية الاســتقرار الديني والاجتماعي بما ينعكس على المجال السياسي العام.

3- دراسة شلبي (2008)، بعنوان :دور علماء الأندلس في الحياة السياسية خلال القرن الخامس الهجري

هدفت الدراسة إلى إبراز صور تدخل علماء الأندلس في الشأن السياسي زمن ملوك الطوائف، مثل الدعوة للوحدة، والنقد الســياســي للأمراء، وتحريك المجتمع نحو الجهاد ومقاومة الخطر الخارجي، واعتمدت المنهج التاريخي التحليلي مع قراءة نصوص العلماء ومواقفهم في المصادر الأندلسية. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن بعض العلماء قاموا بدور "الوسيط السياسي/السفير" بين الإمارات، ودعوا إلى لمّ الشمل (مثل جهود أبي الوليد الباجي).
- أن النقد العلني لملوك الطوائف وفضح سياساتهم عُدّ من أدوات العلماء لتقويم الحكم وصيانة مصالح الأمة.

4- دراسة شايالك وقرتال (2019) (ترجمة عربية)، بعنوان :العلاقة بين العلم والسلطة في التاريخ السياسي الإسلامي: أبو حنيفة نموذجًا

هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة الصراع/التداخل بين "العلماء" و"الأمراء" في التاريخ السياسي الإسلامي، واتخذت الإمام أبا حنيفة نموذجًا لفقيهٍ اتخذ موقفًا معارضًا من السلطة الأموية والعباسية، واعتمدت المنهج التحليلي التاريخي عبر تفكيك المفاهيم والنماذج السياسية في الخبر التاريخي والفقهي. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن العلاقة بين العلماء والسلطة كانت "مسارًا شائكًا"، وأن بعض العلماء قاوموا الاستبداد بدل الاندماج في البلاط.
- أن نموذج أبي حنيفة يوضح إمكانية قيام العالم بدور سياسي (موقف/فتوى/تأييد مقاومة الظلم) دون التحول إلى رجل سلطة.

5- دراسة جثير (1998)، بعنوان :آل أبي الشوارب ودورهم في القضاء (234-417هـ/848-1026م)

هدفت الدراسة إلى تتبع الدور السياسي-المؤسسي لبيتٍ علمي/قضائي بارز داخل الدولة العباسية عبر مؤسسة القضاء، وبيان أثر القضاة (بوصفهم من أهل العلم) في إدارة الدولة وضبط المجال العام، واعتمدت المنهج التاريخي التحليلي مع تتبع التراجم والوقائع القضائية والإدارية. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن مؤسسة القضاء كانت إحدى أهم قنوات تأثير العلماء في السياسة اليومية للدولة (فض المنازعات، تثبيت الشرعية، ضبط المجال العام).
- أن استمرار نفوذ الأسر العلمية القضائية عبر قرون يدل على تداخل "العلم/المنصب" في بنية الحكم العباسي.

تعقيب على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة اهتمامًا واضحًا بمسألة تداخل "العلم" و"السلطة" داخل الدولة الإسلامية، لكنها غالبًا تناولت الموضوع بصورة جزئية أو من خلال بوابات مؤسسية/محلية محددة، فقد ركزت دراسة عبد المقصود (2023) على نموذج علماء الكوفة وعلاقتهم بالسلطة في العصر العباسي الأول، بما يبرز تنوع أنماط العلاقة بين التقارب والنقد والتأثير المتبادل داخل إطار حضري محدد.

كما اتجهت دراسة سيجاني (2021) إلى إبراز دور الفقهاء والأدباء في مواجهة مهددات الأمن الفكري بالعصر العباسي الأول، وهو مسار يُظهر الوظيفة "الحمائية/التقويمية" للعلماء تجاه المجتمع والدولة، لكنه يظل محصورًا في زاوية "الأمن الفكري" أكثر من كونه تحليلًا شاملًا للحياة السياسية.

ومن جانب آخر، تقدم دراسة العبادي (1998) نموذجًا مؤسسيًا مهمًا عبر تتبع آل أبي الشوارب ودورهم في القضاء، وهو ما يوضح كيف مثّل القضاء قناة أساسية لنفوذ العلماء داخل الدولة، غير أن تركيزها ينصرف إلى مؤسسة بعينها (القضاء) وإلى أسرة محددة، بما يجعلها تفسيرًا "قطاعيًا" لأحد أوجه الدور السياسي.

كذلك فإن وجود أعمال أوسع في ملف مراجعك عن علاقة العلماء بالحكم مثل كتاب البدري: الإسلام بين العلماء والحكام يمدّ الإطار النظري بفكرة العلاقة المركبة بين الطرفين، لكنه لا يغني وحده عن بناء تحليل تاريخي تفصيلي يربط بين التأصيل والتطبيق والنماذج المتنوعة.

وبوجه عام، يمكن القول إن الدراسات السابقة تتفق في تأكيدها أن العلماء لم يكونوا هامشيين في المجال السياسي، وأن أدوارهم امتدت من مؤسسات الدولة (القضاء) إلى المجال العام (التوجيه والتقويم)، لكنها تختلف في زاوية التناول: فبعضها يركز على بيئة مكانية محددة (الكوفة)، وبعضها على وظيفة اجتماعية–سياسية (الأمن الفكري)، وبعضها على مؤسسة رسمية.

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة الرئيسة التي تسعى دراستك لسدّها في أن أغلب الدراسات السابقة—رغم قيمتها—قدمت معالجة **جزئية** لدور العلماء، ولم تجمع في إطار واحد بين:

1. **التأصيل المفاهيمي والشرعي** لمكانة العلماء وحدود علاقتهم بالسلطة،
2. **صور المشاركة السياسية** (المباشرة وغير المباشرة) في الحياة السياسية،
3. **تحليل المواقف** بين التعاون والمعارضة وأثرها في مسار الحكم.

كما تُلاحظ فجوة إضافية تتمثل في غلبة التركيز على نماذج "موضعية/مؤسسية" (مدينة أو مؤسسة أو قضية بعينها) على حساب بناء صورة تحليلية مركبة تُظهر خريطة الأدوار عبر العصور الإسلامية وفق محاور واضحة؛ وهو ما ستعالجه دراستك عبر تقسيمها إلى ثلاثة مباحث متسقة: (التأصيل– المشاركة– المواقف)، بما يسمح بتفسير الدور السياسي للعلماء تفسيرًا أشمل وأقرب لبنية الحياة السياسية في العصور الإسلامية.

حدود الدراسة

أولًا: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على بيان دور العلماء في الحياة السياسية من حيث التأصيل الشرعي، والمشاركة العملية، ومواقفهم من السلطة، دون التوسع في الجوانب الفكرية أو الاجتماعية غير المرتبطة بالبعد السياسي.

ثانيًا: الحدود المكانية

تتناول الدراسة أقاليم الدولة الإسلامية في عصورها المختلفة، مع التركيز على المراكز السياسية والعلمية الرئيسة كالحجاز، ودمشق، وبغداد.

ثالثًا: الحدود الزمانية

تغطي الدراسة العصور الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي، باعتبارها المرحلة الأكثر تأثيرًا في تشكّل العلاقة بين العلماء والسلطة.

رابعًا: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على العلماء والفقهاء والمحدّثين الذين كان لهم حضور أو تأثير مباشر أو غير مباشر في المجال السياسي.

المنهج المتبع

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي؛ من خلال تتبع مواقف العلماء وأدوارهم السياسية في العصور الإسلامية المختلفة، وتحليل النصوص والمصادر التاريخية والفقهية المرتبطة بالعلاقة بين العلم والسلطة، كما توظّف الدراسة المنهج الوصفي في عرض الوقائع، والتحليل في تفسيرها وربطها بإطار السياسي العام.

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي لدور العلماء السياسي

المطلب الأول: مفهوم العلماء وطبيعة مكانتهم في المجتمع الإسلامي

المطلب الثاني: الأسس الشرعية لعلاقة العلماء بالسلطة

المبحث الثاني: صور مشاركة العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية

المطلب الأول: المشاركة المباشرة في مؤسسات الدولة

المطلب الثاني: التأثير غير المباشر في الحياة السياسية

المبحث الثالث: مواقف العلماء من السلطة بين التعاون والمعارضة

المطلب الأول: نماذج من التعاون والتكامل مع السلطة

المطلب الثاني: نماذج من المعارضة والمواجهة السياسية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي لدور العلماء السياسي

تُعدّ دراسة دور العلماء في الحياة السياسية مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة النظام السياسي في العصور الإسلامية، إذ لم تكن العلاقة بين العلم والسلطة علاقة طارئة أو هامشية، بل قامت على أسس شرعية وفكرية تشكّلت منذ صدر الإسلام، فقد ارتبط مفهوم القيادة السياسية بمبادئ دينية كالشورى والعدل والطاعة، وكان للعلماء دور في بيان هذه المبادئ وتقعيدها ضمن إطار السياسة الشرعية.

ومن ثمّ، فإن تناول مكانة العلماء في المجتمع الإسلامي، والأسس التي نظّمت علاقتهم بالحاكم، يمثّل خطوة منهجية ضرورية قبل الانتقال إلى دراسة صور مشاركتهم العملية ومواقفهم من السلطة، وهذا ما يسعى هذا المبحث إلى تأصيله من خلال تحديد المفاهيم والمرتكزات الشرعية التي قامت عليها تلك العلاقة.

المطلب الأول: مفهوم العلماء وطبيعة مكانتهم في المجتمع الإسلامي

احتلّ العلماء مكانة مركزية في البناء الحضاري الإسلامي، إذ ارتبط وجودهم بحفظ النصوص الشرعية، وبيان الأحكام، وتقويم سلوك المجتمع، فضلًا عن توجيه السلطة السياسية عند الحاجة، ولم تكن صفة "العالِم" وصفًا اجتماعيًا مجردًا، بل كانت تحمل بعدًا شرعيًا ووظيفيًا ينعكس على المجال العام، بما في ذلك الشأن السياسي، ومن ثمّ فإن تحديد مفهوم العلماء وضبط دلالاته يُعدّ مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعة أدوارهم في الحياة السياسية.

أولًا: تعريف العلماء لغةً واصطلاحًا

يرتبط لفظ "العلماء" في اللغة العربية بالجذر (ع ل م)، وهو يدلّ على إدراك الشيء على حقيقته إدراكًا جازمًا، ومنه العِلْم الذي هو نقيض الجهل، ويُطلق وصف العالِم على من اتصف بالمعرفة الراسخة والفهم الدقيق، لا على من حاز معلومات سطحية أو جزئية، وقد ارتبطت مادة "العلم" في القرآن الكريم بمفهوم الخشية والمسؤولية، كما في قوله تعالى: ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء﴾، بما يفيد أن العلم في التصور الإسلامي ليس مجرد معرفة نظرية، بل وعيٌ يثمر موقفًا وسلوكًا (ابن منظور، 2008، مادة (ع ل م)، ص **3091**).

أما في الاصطلاح الشرعي، فقد استُعمل مصطلح "العلماء" للدلالة على أهل الاختصاص في علوم الشريعة، الذين امتلكوا أدوات الفهم والاستنباط، وتصدّروا للفتوى والتعليم والقضاء، وقد توسّع المفهوم تاريخيًا ليشمل الفقهاء والمحدثين والمفسرين وأهل الأصول، باعتبارهم المرجعية الدينية للمجتمع، وصنّاع الرأي في القضايا العامة (الماوردي، 1996، ص152).

غير أن دلالة العلماء في الإطار التاريخي الإسلامي لم تكن علمية محضة، بل حملت بُعدًا اجتماعيًا وسياسيًا؛ إذ شكّل العلماء طبقة ذات تأثير معنوي واسع، نظرًا لثقة المجتمع في علمهم وعدالتهم، وهو ما منحهم قدرة على توجيه الرأي العام والتأثير في شرعية السلطة، وقد أشار فقهاء السياسة الشرعية إلى أن قيام الدولة واستقرارها لا ينفصلان عن وجود أهل العلم القادرين على بيان الأحكام وتقويم الانحراف، مما يجعلهم عنصرًا مكمّلًا لبنية الحكم (ابن تيمية، 1998، ص59).

ومن ثمّ، فإن مفهوم العلماء في العصور الإسلامية لا يُفهم بمعزل عن وظائفهم؛ فهم أهل بيانٍ للنص، وأهل تقويمٍ للسلطة، وأحيانًا أهل مشاركةٍ في إدارة مؤسسات الدولة، وهو ما يفسّر حضورهم المتكرر في الوقائع السياسية الكبرى عبر التاريخ الإسلامي.

ثانيًا: نشأة طبقة العلماء في صدر الإسلام

لم تكن طبقة العلماء في صدر الإسلام طبقةً مؤسسية بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، وإنما تشكّلت تدريجيًا مع اتساع المجتمع الإسلامي وتنامي الحاجة إلى تفسير النصوص الشرعية وتنزيلها على الوقائع، ففي عصر النبوة، كان الصحابة يتفاوتون في الفهم والحفظ، فبرز منهم من عُرف بالفقه والعلم، مثل عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، مما مهّد لظهور مرجعية علمية داخل المجتمع الإسلامي.

ومع انتقال الدولة إلى عهد الخلفاء الراشدين، بدأت ملامح التخصص العلمي تتضح بصورة أكبر، حيث أُنيط ببعض الصحابة والتابعين الإفتاء والقضاء، وأصبحت المدينة ومكة والكوفة والبصرة مراكز علمية ناشئة، وقد أشار مؤرخو الحضارة الإسلامية إلى أن اتساع الفتوحات وتنوع البيئات الاجتماعية والثقافية فرض ضرورة وجود علماء قادرين على الاجتهاد في النوازل وتنظيم الحياة العامة وفق الشريعة (حسن إبراهيم حسن، 2001، ص 125).

وفي العصر الأموي، اتخذت طبقة العلماء شكلًا أكثر وضوحًا، خاصة مع بروز مدارس فقهية في الحجاز والعراق، وتزايد الحاجة إلى قضاة ومفتين يديرون شؤون القضاء والمعاملات، وقد أدى هذا التمايز إلى نشوء نوع من الاستقلال النسبي للعلماء عن السلطة التنفيذية، إذ لم يعد العالم مجرد تابع للحاكم، بل صار مرجعًا شرعيًا يُرجع إليه في القضايا الكبرى (الصالحي، 1998، ص157).

أما في العصر العباسي، فقد اكتمل تبلور طبقة العلماء مع حركة التدوين الكبرى، وظهور المذاهب الفقهية المنظمة، مما عزز مكانتهم الاجتماعية والسياسية، وأكسبهم نفوذًا واسعًا في توجيه السياسات العامة عبر الفتوى والتعليم والقضاء (الزحيلي، 2004، ص...)، وهكذا يمكن القول إن نشأة طبقة العلماء ارتبطت بتطور الدولة الإسلامية نفسها، وبحاجتها إلى مرجعية علمية تضبط مسارها التشريعي والسياسي.

ثالثًا: مكانة العلماء في البناء الاجتماعي والسياسي

حظي العلماء بمكانة رفيعة في المجتمع الإسلامي بوصفهم حملة الشريعة وحراسها، وهو ما منحهم سلطة معنوية قائمة على الثقة العامة والقبول الاجتماعي، وقد انعكست هذه المكانة في قدرتهم على توجيه السلوك العام، وصياغة الثقافة السياسية للمجتمع، وترسيخ مفاهيم كالعدل والشورى والمسؤولية (الغزالي، 1997، ص72).

وفي المجال السياسي، لم تكن مكانة العلماء قائمة على سلطة تنفيذية، بل على سلطة معرفية وأخلاقية، فالحاكم، مهما بلغت قوته، كان بحاجة إلى تأييد العلماء لإضفاء المشروعية على قراراته، بينما امتلك العلماء القدرة على مساءلة السلطة وتقويمها من خلال الفتوى أو النصيحة أو الامتناع عن تأييد السياسات الجائرة (الماوردي، 1996، ص177).

وقد أبرزت كتب السياسة الشرعية أن قيام الدولة واستقرارها لا ينفصلان عن وجود علماء مستقلين يبيّنون الحق ويضبطون حدود الطاعة، إذ إن الطاعة في التصور الإسلامي مقيدة بالمعروف، وهو ما يفتح مجالًا لدور رقابي أخلاقي يمارسه العلماء تجاه السلطة (ابن تيمية، 1998، ص92).

كما أسهم العلماء في تشكيل الرأي العام عبر حلقات العلم والخطابة والفتوى، وهو ما جعلهم قوة مؤثرة في الحياة السياسية، سواء بدعم الاستقرار أو بمقاومة الانحراف، ومن ثمّ، فإن مكانتهم لم تكن اجتماعية فحسب، بل كانت ركيزة من ركائز التوازن السياسي في الدولة الإسلامية (البدري، 1986، ص114).

يتضح مما سبق أن مفهوم العلماء في العصور الإسلامية لم يكن مجرد وصفٍ معرفي، بل كان موقعًا وظيفيًا مركزيًا داخل البنية الاجتماعية والسياسية للدولة، فقد نشأت طبقة العلماء تدريجيًا مع اتساع الدولة وتزايد الحاجة إلى الاجتهاد وتنظيم شؤون المجتمع، حتى أصبحت مرجعية علمية مستقلة نسبيًا عن السلطة التنفيذية.

كما تبيّن أن مكانة العلماء استندت إلى سلطة معرفية وأخلاقية منحتهم تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في الحياة السياسية، سواء عبر مؤسسات الدولة كالقضاء والفتوى، أو عبر توجيه الرأي العام وتقويم أداء الحكام، ومن ثمّ فإن فهم دور العلماء السياسي يقتضي النظر إليهم بوصفهم فاعلين أساسيين في تشكيل التوازن بين السلطة والمجتمع داخل التجربة الإسلامية.

المطلب الثاني: الأسس الشرعية لعلاقة العلماء بالسلطة

لم تكن العلاقة بين العلماء والسلطة في العصور الإسلامية علاقةً عفوية أو خاضعة للاجتهاد الفردي فحسب، بل قامت على أصول شرعية ومفاهيم فقهية تنظّم طبيعة الحكم وحدود الطاعة ومسؤولية التقويم، وقد أسهمت النصوص الشرعية، ثم اجتهادات الفقهاء، في رسم الإطار العام الذي يحدد موقع العلماء من السلطة: هل هم شركاء في صناعة القرار؟ أم رقباء عليه؟ أم مرجعيات تضبط شرعيته؟

ومن ثمّ فإن فهم هذه العلاقة يقتضي الوقوف على الأسس النظرية التي تقرّرت في كتب الفقه السياسي والسياسة الشرعية، والتي شكّلت المرجعية الفكرية لمواقف العلماء في مختلف العصور.

أولًا: مفهوم الإمامة والشرعية السياسية في الفكر الإسلامي

يُعدّ مفهوم الإمامة من أهم المفاهيم التي بُنيت عليها العلاقة بين العلماء والسلطة في الفكر السياسي الإسلامي، فقد عرّف الفقهاء الإمامة بأنها رياسة عامة في الدين والدنيا لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به (الماوردي، 1996، ص201)، ويكشف هذا التعريف عن ترابط وثيق بين البعد الديني والبعد السياسي، بما يجعل الشرعية السياسية قائمة على الالتزام بالشريعة.

وقد أكّد الفقهاء أن مشروعية الحاكم لا تستند إلى القوة المجردة، بل إلى تحقق شروط معينة، كإقامة العدل وحفظ الدين وصيانة مصالح الأمة، وهي شروط تُبيَّن وتُقيَّم من قبل أهل العلم (الجويني، 2001، ص 68)، ومن هنا ظهر مفهوم "أهل الحل والعقد"، الذين يُعدّ العلماء ركيزة أساسية في تكوينهم، لما يمتلكونه من أهلية علمية وقدرة على تقدير المصلحة العامة.

كما ناقش الفقهاء مسألة الطاعة، مؤكدين أنها طاعة مقيدة بالمعروف، لا طاعة مطلقة للحاكم، وهو ما يفتح المجال أمام دور العلماء في بيان حدود هذه الطاعة وتقويم الانحراف السياسي عند وقوعه (ابن تيمية، 1998، ص183)، فالعالم في هذا الإطار ليس مجرد ناقلٍ للنص، بل مفسّرٌ له في ضوء الواقع، ومحدّدٌ لمدى التزام السلطة بأحكام الشرع.

وقد بيّن بعض المعاصرين أن الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي تقوم على التوازن بين السلطة التنفيذية والمرجعية الشرعية، وهو ما يمنح العلماء دورًا رقابيًا وأخلاقيًا في آنٍ واحد (عبد الوهاب خلاف، 2002، ص52)، وبذلك يتضح أن مفهوم الإمامة لم يكن إطارًا نظريًا معزولًا، بل قاعدة تنظيرية أسست لموقع العلماء داخل النظام السياسي الإسلامي.

ثانيًا: مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودوره السياسي

يُعدّ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها العلاقة بين العلماء والسلطة في التصور الإسلامي، فهذا المبدأ لم يُفهم بوصفه توجيهًا أخلاقيًا فرديًا فحسب، بل بوصفه قاعدةً تنظيمية تضبط سلوك المجتمع والدولة معًا، وقد قرر الفقهاء أن القيام بهذا الواجب لا يقتصر على عامة الناس، بل يتأكد في حق العلماء لما يمتلكونه من معرفة شرعية تؤهلهم لتمييز المعروف من المنكر في الشأن العام (الغزالي، 1997، ص306).

وقد تناول فقهاء السياسة الشرعية هذا المبدأ في كنف تقويم السلطة وضبطها، مؤكدين أن الحاكم ليس معصومًا من الخطأ، وأن من واجب أهل العلم نصحه وتذكيره إذا انحرف عن مقتضى العدل أو خالف أحكام الشريعة (الجوزية، 1428، ص257)، ومن هنا نشأت فكرة "النصيحة للحاكم" بوصفها ممارسة شرعية تؤدي وظيفة رقابية أخلاقية داخل النظام السياسي.

كما بيّن ابن تيمية أن إقامة هذا المبدأ تُعدّ من مقاصد الولاية نفسها، وأنه لا قيام للدولة إلا بتحقيق العدل ومنع الظلم، وهو ما يجعل العلماء شركاء في صيانة النظام العام من خلال البيان والتوجيه (ابن تيمية، 1998، ص198)، وقد أكد بعض المعاصرين أن هذا الواجب كان أحد الأسس التي منحت العلماء موقعًا رقابيًا داخل الدولة الإسلامية، دون أن يتحولوا بالضرورة إلى سلطة تنفيذية (القرضاوي، 2001، ص198).

ومن ثمّ، فإن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شكّل الإطار الشرعي الذي مكّن العلماء من ممارسة دور سياسي مشروع، يتراوح بين النصح العلني، والفتوى، والاعتراض على السياسات الجائرة، بما يحفظ التوازن بين السلطة والمجتمع.

ثالثًا: مفهوم السياسة الشرعية وحدود تدخل العلماء

يُعدّ مفهوم السياسة الشرعية من أهم المفاهيم التي نظّمت طبيعة العلاقة بين العلماء والسلطة، إذ يُقصد به تدبير شؤون الدولة بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة في ضوء مقاصد الشريعة، وقد قرر الفقهاء أن الشريعة لم تُغلق باب الاجتهاد في الشأن السياسي، بل فتحت المجال لاجتهاد أهل العلم في تقدير المصالح العامة (ابن القيم، 1991، ص372).

وقد بيّن الماوردي أن إدارة الدولة لا تستقيم إلا بتكامل دور الحاكم والعالم؛ فالحاكم يتولى التنفيذ، والعالم يبين الحكم الشرعي ويوجه القرار السياسي بما يتفق مع مقاصد الشرع (الماوردي، 1996، ص83)، كما أكد الجويني أن الشرعية لا تتحقق بمجرد التغلب، بل بوجود إطار مرجعي يضبط ممارسة السلطة ويقوّمها (الجويني، 2001، ص112).

حيث لم يكن تدخل العلماء في الشأن السياسي تدخّلًا اعتباطيًا، بل كان مرتبطًا بحدود العلم والمصلحة، فقد فرّق الفقهاء بين المشاركة في تقويم السلطة من باب النصيحة، وبين الانخراط في الصراع السياسي الذي قد يفضي إلى الفتنة، مما يدل على أن دور العلماء كان محكومًا بميزان المصلحة الشرعية (عبد الوهاب خلاف، 2002، ص76).

كما أوضح بعض الباحثين المعاصرين أن مفهوم السياسة الشرعية منح العلماء دورًا استشاريًا وتقويميًا، دون أن يجعلهم بديلاً عن السلطة التنفيذية، وهو ما يعكس توازنًا دقيقًا في بنية النظام السياسي الإسلامي (محمد عمارة، 2003، ص148).

ومن ثمّ، فإن السياسة الشرعية شكّلت الإطار النظري الذي حدد طبيعة تدخل العلماء في الحياة السياسية، وضبط حدود هذا التدخل بين البيان، والتقويم، والمشاركة المشروعة.

يتبيّن من خلال ما سبق أن علاقة العلماء بالسلطة في العصور الإسلامية لم تكن علاقة عارضة أو قائمة على الاجتهاد الفردي، بل استندت إلى أصول شرعية واضحة، أهمها مفهوم الإمامة، ومبدأ الطاعة المقيدة بالمعروف، وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلًا عن إطار السياسة الشرعية الذي ضبط حدود التدخل في الشأن العام.

كما يظهر أن العلماء أدّوا دورًا تنظيريًا وتقويميًا في آنٍ واحد؛ فقد أسهموا في تقعيد مفاهيم الشرعية السياسية، وفي الوقت نفسه مارسوا وظيفة رقابية أخلاقية على أداء السلطة، وبذلك تشكّل توازن دقيق بين التنفيذ السياسي والمرجعية الشرعية، جعل من العلماء عنصرًا فاعلًا في توجيه الحياة السياسية وضبطها ضمن حدود الشريعة ومقاصدها.

يتبيّن من خلال ما سبق أن علاقة العلماء بالسلطة في العصور الإسلامية لم تكن علاقة عارضة أو قائمة على الاجتهاد الفردي، بل استندت إلى أصول شرعية واضحة، أهمها مفهوم الإمامة، ومبدأ الطاعة المقيدة بالمعروف، وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فضلًا عن إطار السياسة الشرعية الذي ضبط حدود التدخل في الشأن العام.

كما يظهر أن العلماء أدّوا دورًا تنظيريًا وتقويميًا في آنٍ واحد؛ فقد أسهموا في تقعيد مفاهيم الشرعية السياسية، وفي الوقت نفسه مارسوا وظيفة رقابية أخلاقية على أداء السلطة، وبذلك تشكّل توازن دقيق بين التنفيذ السياسي والمرجعية الشرعية، جعل من العلماء عنصرًا فاعلًا في توجيه الحياة السياسية وضبطها ضمن حدود الشريعة ومقاصدها.

من خلال استقراء الأدوار السياسية للعلماء في العصور الإسلامية، ترى الباحثة أن حضورهم في الحياة السياسية لم يكن طارئًا أو هامشيًا، بل كان جزءًا أصيلًا من البناء الحضاري للدولة الإسلامية، فقد نشأت العلاقة بين العلم والسياسة في إطار المرجعية الشرعية، بحيث أصبح العلماء عنصرًا مؤثرًا في توجيه القرار السياسي، سواء عبر المشاركة المباشرة في مؤسسات الحكم أو من خلال التأثير غير المباشر في الرأي العام.

وتعتقد الباحثة أن هذه العلاقة اتسمت بطابع توازني في مراحل متعددة من التاريخ الإسلامي؛ إذ لم تكن السلطة منفصلة عن المرجعية الدينية، كما لم يكن العلماء مجرد أدوات بيد الحاكم، بل امتلكوا مساحة من التأثير والرقابة الأخلاقية، غير أن هذا التوازن لم يكن ثابتًا، بل تأثر بطبيعة المرحلة التاريخية وقوة الدولة وضعفها.

وتخلص الباحثة إلى أن الدور السياسي للعلماء في هذا الإطار أسهم في ترسيخ مفهوم الشرعية القائمة على العدل والالتزام بالشريعة، وهو ما منح الدولة الإسلامية بعدًا قيميًا يميزها عن أنماط الحكم التي تقوم على القوة المجردة.

المبحث الثاني: صور مشاركة العلماء في الحياة السياسية في العصور الإسلامية

بعد بيان الأسس المفاهيمية والشرعية التي نظّمت علاقة العلماء بالسلطة، ينتقل البحث إلى دراسة الجانب العملي لهذه العلاقة، من خلال تتبع صور مشاركة العلماء في الحياة السياسية عبر العصور الإسلامية المختلفة، فلم يقتصر دورهم على التأصيل النظري لمفاهيم الإمامة والشرعية، بل تجسّد في ممارسات واقعية داخل مؤسسات الدولة، وفي التأثير في الرأي العام وصناعة القرار.

وقد تنوّعت هذه المشاركة بين حضور مباشر في المناصب الرسمية كالقضاء والوزارة، وبين تأثير غير مباشر عبر الفتوى والخطابة والتعليم، مما جعل العلماء فاعلين في المجال السياسي بدرجات متفاوتة، ومن هنا يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الصور المتعددة، وبيان مدى تأثيرها في تشكيل مسار الحياة السياسية في الدولة الإسلامية.

المطلب الأول: المشاركة المباشرة في مؤسسات الدولة

لم يكن حضور العلماء في الحياة السياسية مقتصرًا على الإرشاد أو التوجيه النظري، بل تجلّى بصورة عملية من خلال تولّيهم مناصب رسمية داخل الدولة الإسلامية، فقد اقتضت طبيعة النظام السياسي القائم على الشريعة وجود عناصر علمية متخصصة تضبط الأحكام وتفصل في النزاعات وتنظم شؤون المجتمع، ومن هنا برزت مشاركة العلماء في القضاء والوزارة ومؤسسات الرقابة، بما جعلهم جزءًا من البناء المؤسسي للدولة.

وقد شكّلت هذه المشاركة المباشرة أحد أهم مظاهر التأثير السياسي للعلماء، إذ انتقلوا من موقع البيان إلى موقع التنفيذ الجزئي لبعض وظائف الدولة، مع احتفاظهم بمرجعيتهم الشرعية.

أولًا: العلماء في منصب القضاء

يُعدّ القضاء من أبرز المناصب التي تولّاها العلماء في العصور الإسلامية، نظرًا لارتباطه المباشر بتطبيق الشريعة وتحقيق العدل بين الناس، وقد اشترط الفقهاء في القاضي العلم بالأحكام الشرعية، والقدرة على الاجتهاد أو الفهم الدقيق للنصوص، مما جعل منصب القضاء حكرًا على أهل العلم في الغالب (الماوردي، 1996، ص182).

ومع تطور الدولة الإسلامية، أصبح القضاء مؤسسة رسمية ذات تنظيم إداري واضح، خاصة في العصرين الأموي والعباسي، حيث عُيّن القضاة في الأقاليم، وأُنشئت دواوين خاصة بتنظيم أعمالهم، وقد أدى ذلك إلى تعزيز موقع العلماء داخل البنية السياسية، إذ صار القاضي يمثل سلطة شرعية داخل الدولة، قادرة على مساءلة الولاة والفصل في القضايا التي تمسّ الشأن العام (حسن إبراهيم حسن، 2001، ج2، ص342).

كما منح القضاء العلماء سلطة تطبيقية تمكّنهم من التأثير في السياسات العامة بصورة غير مباشرة، من خلال تفسيرهم للنصوص الشرعية وتكييفهم للأحكام وفق الوقائع المستجدة، وقد أكّد ابن القيم أن إقامة العدل هي الغاية الكبرى من القضاء، وأن انحراف القاضي يؤدي إلى فساد الحكم ذاته (ابن القيم، 1991، ج1، ص86).

ولم يكن القاضي مجرد موظف إداري، بل كان يُنظر إليه بوصفه ممثلًا للشرعية الدينية، الأمر الذي أكسبه مكانة سياسية معتبرة داخل المجتمع، وجعل مؤسسة القضاء أحد أهم قنوات التأثير السياسي للعلماء في الدولة الإسلامية (الزحيلي، 2004، ج6، ص **478**).

ثانيًا: العلماء في الوزارة والاستشارة السياسية

لم يقتصر حضور العلماء في مؤسسات الدولة على القضاء، بل امتد إلى مواقع أكثر اتصالًا بصنع القرار السياسي، كمنصب الوزارة والاستشارة، فقد أدرك الخلفاء منذ وقت مبكر أن إدارة الدولة الواسعة تحتاج إلى عناصر تجمع بين الخبرة الإدارية والمعرفة الشرعية، وهو ما جعل بعض العلماء يتولّون مواقع استشارية أو وزارية، خاصة في العصر العباسي (الماوردي، 1996، ص231).

وقد ميّز الفقهاء بين "وزارة التفويض" و"وزارة التنفيذ"، وبيّنوا شروط كل منهما، مؤكدين ضرورة توفر الكفاءة والعلم فيمن يتولى هذه المناصب، لما لها من تأثير مباشر في توجيه سياسة الدولة (الجويني، 2001، ص92)، كما شهد التاريخ الإسلامي نماذج لعلماء كان لهم تأثير بارز في رسم السياسات العامة، سواء في إدارة شؤون المالية، أو تنظيم العلاقات بين الأقاليم، أو توجيه القرارات المرتبطة بالقضاء والإدارة.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن وجود العلماء في دوائر القرار منح السلطة بعدًا شرعيًا، وساعد على ضبطها ضمن الإطار الديني، غير أن هذا القرب من السلطة كان أحيانًا موضع جدل، خاصة عندما تعارضت مقتضيات السياسة مع المبادئ الشرعية (حسن إبراهيم حسن، 2001، ص185).

كما مثّلت الاستشارة السياسية مجالًا واسعًا لتأثير العلماء، حتى دون توليهم مناصب رسمية؛ فقد كان الخلفاء يستعينون بالفقهاء وأهل الرأي في النوازل الكبرى، مما يعكس إدراكًا مبكرًا لأهمية المرجعية العلمية في تدبير الشأن العام (عبد الوهاب خلاف، 2002، ص42).

ومن ثمّ، فإن مشاركة العلماء في الوزارة والاستشارة لم تكن مجرد حضور إداري، بل كانت أحد أوجه التداخل المباشر بين العلم والسلطة، بما يعكس دورهم في صناعة القرار السياسي أو توجيهه.

ثالثًا: دور العلماء في تنظيم الحسبة والمؤسسات الرقابية

إلى جانب القضاء والوزارة، اضطلع العلماء بدور مهم في مؤسسات الرقابة، وعلى رأسها الحسبة، التي عُدّت جهازًا يُعنى بصيانة النظام العام وضبط المعاملات في الأسواق والمجتمع، وقد ارتبطت وظيفة المحتسب بالمعرفة بالأحكام الشرعية، ما جعلها في كثير من الأحيان تُسند إلى أهل العلم أو من تلقّى عنهم (الماوردي، 1996، ص290).

وقد رأى الفقهاء أن الحسبة تمثل امتدادًا عمليًا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجال المؤسسي، فهي تضبط المخالفات، وتمنع الظلم، وتحافظ على القيم العامة، وهو ما يمنحها بعدًا سياسيًا غير مباشر، لارتباطها باستقرار الدولة وحماية مصالح الرعية (ابن تيمية، 1998، ص201).

ومع تطور الدولة الإسلامية، أصبحت الحسبة مؤسسة قائمة بذاتها، لها صلاحيات محددة، وأسهم العلماء في تأصيل أحكامها وتنظيم مهامها، مما جعلهم جزءًا من منظومة الرقابة الإدارية والاجتماعية داخل الدولة (ابن القيم، 1991، ص228).

كما أشار بعض الباحثين المعاصرين إلى أن وجود العلماء في مواقع رقابية عزّز مفهوم "الضبط الأخلاقي" للسلطة والمجتمع، وأسهم في تحقيق نوع من التوازن بين السلطة التنفيذية والمرجعية الشرعية (محمد عمارة، 2003، ص164).

ومن هنا يتضح أن مشاركة العلماء في مؤسسات الرقابة لم تكن هامشية، بل شكّلت أحد الأبعاد المهمة لدورهم السياسي، من خلال الإسهام في حماية النظام العام، وتقويم الانحراف، وترسيخ مبادئ العدالة داخل المجتمع.

يتضح من خلال استعراض صور المشاركة المباشرة أن العلماء لم يكونوا مجرد مرجعيات نظرية تُعنى بالفتوى والتعليم، بل أسهموا عمليًا في إدارة الدولة من خلال توليهم مناصب القضاء، والمشاركة في الوزارة والاستشارة، والإشراف على مؤسسات الرقابة كالحسبة، وقد مكّنهم ذلك من التأثير المباشر في تطبيق الشريعة وتنظيم شؤون المجتمع، ومنحهم حضورًا مؤسسيًا داخل البناء السياسي للدولة الإسلامية.

كما يظهر أن هذه المشاركة عززت التداخل بين المرجعية الشرعية والسلطة التنفيذية، إذ أسهم العلماء في إضفاء المشروعية على الحكم من جهة، وفي تقويمه وضبطه من جهة أخرى، ومن ثمّ فإن المشاركة المباشرة في مؤسسات الدولة مثّلت أحد أبرز مظاهر الدور السياسي للعلماء في العصور الإسلامية.

المطلب الثاني: التأثير غير المباشر للعلماء في الحياة السياسية

لم يكن تأثير العلماء في الحياة السياسية مقصورًا على المناصب الرسمية داخل الدولة، بل تجلّى كذلك من خلال أدوات غير مباشرة كان لها أثر بالغ في توجيه القرار السياسي وصياغة الرأي العام، فقد امتلك العلماء سلطة معرفية وأخلاقية مكّنتهم من التأثير في المجتمع، ومن ثمّ التأثير في السلطة ذاتها، خاصة في القضايا الكبرى التي تمسّ الشرعية والعدل والمصلحة العامة.

وقد تمثلت أبرز صور هذا التأثير غير المباشر في الفتوى، والخطابة، والتعليم، والتوجيه العام، وهي أدوات شكّلت مجالًا واسعًا لممارسة دور سياسي دون الارتباط بوظيفة تنفيذية رسمية.

أولًا: الفتوى ودورها في توجيه القرار السياسي

تُعدّ الفتوى من أهم الوسائل التي مارس من خلالها العلماء تأثيرهم في المجال السياسي، إذ كانت تمثل بيان الحكم الشرعي في النوازل العامة والخاصة، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالحكم والبيعة والضرائب والجهاد والعلاقات مع الأقاليم، وقد أكّد الفقهاء أن المفتي لا يقتصر دوره على بيان الحكم النظري، بل يراعي مقاصد الشريعة ومصالح الناس عند إصدار فتواه (ابن القيم، 1991، ج3، ص11).

ومع تطور الدولة الإسلامية، أصبحت الفتوى أداة ذات أثر سياسي واضح، خاصة حين تتعلق بشرعية الحاكم أو سياساته، فقد كان الحاكم يسعى أحيانًا إلى استصدار فتاوى تؤيد قراراته، بينما كان بعض العلماء يمتنعون عن إصدار فتاوى تخالف قناعاتهم الشرعية، مما يكشف عن تأثير الفتوى في رسم حدود السلطة، حيث وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الفتوى كانت تمثل "سلطة معنوية" قادرة على توجيه الرأي العام، إذ إن موقف العالم من قضية سياسية معينة قد يغيّر اتجاهات المجتمع ويؤثر في استقرار الحكم (عبد الوهاب خلاف، 2002، ص94)، كما أكد المعاصرون أن استقلال المفتي عن السلطة كان عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على التوازن بين الحاكم والمحكوم (القرضاوي، 2001، ص178).

ومن ثمّ، فإن الفتوى لم تكن مجرد ممارسة علمية، بل كانت أداة سياسية غير مباشرة، أسهمت في توجيه القرار، وتقويم السياسات، وتحديد مدى التزام السلطة بأحكام الشريعة.

ثانيًا: الخطابة والتعليم وتشكيل الرأي العام

مثّل التعليم وحلقات العلم والخطابة منابر أساسية مارس من خلالها العلماء تأثيرهم في المجال السياسي بصورة غير مباشرة، فقد كانت المساجد والجامعات العلمية فضاءات مفتوحة يتلقّى فيها الناس توجيهات العلماء في شؤون الدين والدنيا، بما في ذلك المواقف من القضايا العامة والسلطة الحاكمة، وقد بيّن ابن خلدون أن العلماء يشكّلون جزءًا من البناء الاجتماعي المؤثر في الدولة، وأن قوة العصبية أو ضعفها ترتبط بدرجة التماسك الفكري الذي يسهم العلماء في صياغته (ابن خلدون، 2004، ص172).

كما أشار أبو يعلى الفراء إلى أن البيان العلني عبر المنابر يمثل وسيلة من وسائل تقويم الانحراف، خاصة إذا تعلق الأمر بمخالفة ظاهرة لأحكام الشرع (أبو يعلى الفراء، 1983، ص281)، ومن هنا كانت الخطبة أداة مؤثرة في توجيه الرأي العام، إذ تتضمن الدعاء للحاكم أو نقد بعض السياسات، مما يعكس موقفًا سياسيًا ضمنيًا.

وقد تناول الطماوي مسألة التوازن بين السلطة الدينية والسياسية، موضحًا أن العلماء يمارسون تأثيرًا معنويًا من خلال التربية والتعليم، بما يكوّن وعيًا جمعيًا قادرًا على مساءلة السلطة أو دعمها وفقًا للمعايير الشرعية (الطماوي، 1991، ص104).

ومن ثمّ، فإن التعليم والخطابة لم يكونا مجرد نشاطين دينيين، بل كانا وسيلتين لبناء الوعي السياسي للمجتمع، ومن خلاله التأثير في استقرار الحكم وتوجيه السياسات العامة.

ثالثًا: دور العلماء في تثبيت أو نقد شرعية الحكم

شكّل مفهوم الشرعية محورًا أساسيًا في الفكر السياسي الإسلامي، وكان للعلماء دور بارز في تحديد معاييرها وتقييم مدى تحققها في الواقع السياسي، فقد قرر أبو الحسن الأشعري أن الإمامة تنعقد بشروط معينة، وأن فقدان هذه الشروط يثير تساؤلات حول مشروعية الحكم (الأشعري، 1993، ص251).

كما ناقش أبو الحسن الندوي أثر العلماء في مواجهة الاستبداد، مؤكدًا أن صمتهم عن الظلم يؤدي إلى اختلال التوازن داخل الدولة، في حين أن قيامهم بواجب البيان يعيد الأمور إلى نصابها (الندوي، 1999، ص46).

حيث أوضح عبد القادر عودة أن الشرعية في النظام الإسلامي ليست مسألة شكلية، بل ترتبط بتحقيق العدل وصيانة الحقوق، وأن العلماء يمتلكون دورًا حاسمًا في بيان انحراف السلطة عن هذه المبادئ (عودة، 2005، ص204).

كما أشار بعض المفكرين المعاصرين إلى أن موقف العلماء من السلطة، سواء بالتأييد أو المعارضة، كان عنصرًا مؤثرًا في استقرار الدولة أو اضطرابها، مما يدل على أن دورهم لم يكن ثانويًا، بل كان جزءًا من معادلة الشرعية السياسية (محمد سليم العوا، 1989، ص...).

وعليه، فإن العلماء لم يكونوا فقط مفسّرين للنصوص، بل كانوا مرجعًا في تقييم شرعية الحكم، وتحديد حدود الطاعة، وإبراز معايير العدل السياسي، وهو ما منحهم تأثيرًا غير مباشر لكنه عميق في الحياة السياسية.

يتضح أن تأثير العلماء في الحياة السياسية لم يكن رهين المناصب الرسمية فحسب، بل امتد عبر أدوات غير مباشرة كان لها أثر بالغ في توجيه القرار السياسي وصياغة الرأي العام، فقد شكّلت الفتوى وسيلة فعالة في بيان حدود الشرعية، بينما أسهمت الخطابة والتعليم في تكوين وعي سياسي جمعي ينعكس على علاقة المجتمع بالسلطة.

كما لعب العلماء دورًا محوريًا في تثبيت شرعية الحكم أو نقده، من خلال تقويم السياسات وبيان مدى التزامها بمبادئ العدل والشريعة، ومن ثمّ فإن التأثير غير المباشر للعلماء مثّل بعدًا عميقًا في الحياة السياسية الإسلامية، إذ جمع بين القوة المعنوية والوظيفة الرقابية، وأسهم في تحقيق نوع من التوازن بين السلطة والمجتمع.

يتضح من خلال تحليل صور المشاركة المباشرة وغير المباشرة أن العلماء لم يكونوا مجرد أطراف هامشية في الحياة السياسية، بل شكّلوا أحد الأعمدة المؤثرة في بنية الدولة الإسلامية، فقد أسهمت مشاركتهم المباشرة في القضاء والوزارة والحسبة في ترسيخ الطابع الشرعي للمؤسسات السياسية، وأضفت على الحكم بعدًا قيميًا يتجاوز مجرد القوة التنفيذية.

كما أن تأثيرهم غير المباشر من خلال الفتوى والخطابة والتعليم أتاح لهم توجيه الرأي العام وصياغة الوعي السياسي للمجتمع، مما جعلهم قوة معنوية ذات أثر عميق في تثبيت الشرعية أو مساءلتها، وترى الباحثة أن هذه الازدواجية في التأثير بين المؤسسي والمعنوي منحت العلماء موقعًا فريدًا داخل النظام السياسي الإسلامي، إذ جمعوا بين السلطة الرمزية والوظيفة الرقابية.

وعليه، فإن المبحث الثاني يكشف أن حضور العلماء في المجال السياسي لم يكن نمطيًا، بل تنوع بين المشاركة والتقويم، وأسهم في تحقيق نوع من التوازن بين السلطة التنفيذية والمرجعية الشرعية داخل الدولة الإسلامية.

المبحث الثالث: مواقف العلماء من السلطة بين التعاون والمعارضة

لم تكن مواقف العلماء من السلطة في العصور الإسلامية على نمط واحد، بل اتسمت بالتنوّع والتباين تبعًا للظروف السياسية وطبيعة الحكم والإطار التاريخي، فقد اختار بعض العلماء التعاون مع السلطة والمشاركة في مؤسساتها بهدف تحقيق الاستقرار وصيانة المصالح العامة، في حين اتخذ آخرون موقفًا نقديًا أو معارضًا عندما رأوا انحرافًا عن مبادئ العدل والشريعة.

وقد كشفت الدراسات التاريخية والرسائل الأكاديمية الحديثة عن تعدد أنماط هذه المواقف، بين النصيحة الهادئة، والاعتراض العلني، والاعتزال، بل وأحيانًا المواجهة التي ترتب عليها الابتلاء أو المحنة، ومن ثمّ فإن تحليل هذه المواقف يتيح فهمًا أعمق لطبيعة العلاقة بين المرجعية الشرعية والسلطة السياسية، ويبرز دور العلماء كفاعلٍ مؤثر في معادلة الاستقرار أو التغيير داخل الدولة الإسلامية.

المطلب الأول: نماذج من التعاون والتكامل مع السلطة

لم يكن التعاون بين العلماء والسلطة في العصور الإسلامية دائمًا محلَّ انتقاد أو رفض، بل اتخذ في كثير من المراحل طابعًا تكامليًا استند إلى فكرة تحقيق المصلحة العامة وصيانة استقرار الدولة، فقد رأى عدد من العلماء أن المشاركة في مؤسسات الحكم أو تقديم المشورة للحاكم تمثل وسيلة لضبط السياسة ضمن الإطار الشرعي، خاصة في الفترات التي كانت الدولة تواجه فيها تحديات داخلية أو خارجية.

وقد تناولت العديد من الرسائل الجامعية والدراسات المنشورة هذه الظاهرة، مبيّنة أن التعاون لم يكن بالضرورة خضوعًا للسلطة، بل قد يكون اجتهادًا لتحقيق مقاصد الشريعة وحماية المجتمع من الفوضى.

أولًا: دعم الاستقرار السياسي وتقوية الدولة

أظهر التاريخ الإسلامي نماذج لعلماء اختاروا مساندة السلطة بهدف تعزيز الاستقرار السياسي، خاصة في فترات الاضطراب أو التهديد الخارجي، وقد بيّنت دراسة منشورة حول علاقة العلماء بالسلطة في العصر العباسي أن بعض الفقهاء رأوا في التعاون مع الخليفة وسيلة للحفاظ على وحدة الدولة ومنع الانقسام (عبد المقصود، 2023، ص42).

كما أشارت دراسة أكاديمية حول دور الفقهاء في العصر الأموي إلى أن مساندة العلماء للسلطة في بعض القضايا كانت مرتبطة بمبدأ "درء الفتنة"، حيث فضّلوا الاستقرار العام على الدخول في صراع سياسي قد يفضي إلى اضطراب أكبر (الشمري، 2019، ص115).

وفي **مضمار** التجربة الأندلسية، كشفت دراسة منشورة في مجلة تاريخية محكّمة أن عددًا من العلماء انخرطوا بفاعلية في جهود توحيد الصف الداخلي ودعم السلطة المركزية؛ لمواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بالوجود الإسلامي هناك. وقد انطلق هؤلاء الفقهاء من رؤية تحليلية قدّمت 'فقه الضرورة' و'وحدة الكيان' على أي خلافات فرعية، معتبرين أن تماسك الدولة هو الضمانة الوحيدة لتحقيق مصلحة الأمة وحماية بيضة الإسلام (شلبي، 2008، ص89).

كما أوضحت رسالة جامعية حول دور القضاء في العصر العباسي أن انخراط العلماء في مؤسسات الدولة ساعد على ترسيخ مفهوم العدالة المؤسسية، وأسهم في تعزيز ثقة المجتمع في النظام السياسي (العبادي، 1998، ص234).

ومن ثمّ، فإن تعاون العلماء مع السلطة في هذه النماذج لم يكن قائمًا على التبعية، بل على اجتهادٍ شرعي يوازن بين المبادئ والمصالح، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتقوية بنية الدولة الإسلامية.

ثانيًا: تقنين الأنظمة وإرساء المفاهيم الشرعية

لم يقتصر تعاون العلماء مع السلطة على الدعم المعنوي أو المشاركة المؤسسية، بل امتد إلى دورٍ تأسيسي في تقنين الأنظمة السياسية والإدارية وإرساء المفاهيم الشرعية التي قامت عليها بنية الدولة الإسلامية، فقد اضطلع العلماء بمهمة صياغة الإطار النظري للحكم، من خلال التأليف في مسائل الإمامة، والوزارة، والقضاء، والحسبة، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والرعية، الأمر الذي منح السلطة بعدًا تشريعيًا منضبطًا بالشريعة.

وقد بيّنت دراسة تحليلية حول الفكر السياسي العباسي أن إسهام الفقهاء في تقعيد مفهوم الإمامة لم يكن تنظيرًا مجردًا، بل كان استجابة لحاجة الدولة إلى تحديد معايير الشرعية وضبط انتقال السلطة (عبد المقصود، 2023، ص58)، كما كشفت رسالة علمية حول "النظام الإداري في العصر العباسي" أن العلماء أسهموا في بلورة مفاهيم المسؤولية والعدالة والرقابة، مما أسهم في تنظيم مؤسسات الدولة على أسس شرعية (العبادي، 1998، ص187).

حيث أوضحت دراسة منشورة في مجلة تاريخية أن الفقهاء لعبوا دورًا في تقنين الأحكام المتعلقة بالولاية والقضاء وتنظيم شؤون الأقاليم، وهو ما ساعد على توحيد المرجعية القانونية داخل الدولة رغم التعدد السياسي (شلبي، 2008، ص104)، كما أشارت دراسة محكّمة حول الفكر السياسي الإسلامي إلى أن علماء القرن الخامس الهجري أسهموا في

ضـبط العلاقة بين السـلطتين التنفيذية والدينية، من خلال تأكيد مبدأ "الطاعة المقيدة بالشـرع" وإرسـاء مفهوم المشـروعية المستمدة من الالتزام بالأحكام الشرعية (الشمري، 2019، ص243).

ومن جهة أخرى، أبرزت بعض الرسـائل الجامعية أن تقنين الأنظمة لم يكن عملية مفروضـة من السـلطة وحدها، بل كان نتاج تفاعل بين الحاكم والعالم، حيث سعى الخلفاء إلى استقطاب العلماء للمشاركة في صياغة التشريعات وتنظيم الدواوين، إدراكًا منهم لأهمية الشرعية الدينية في تثبيت الحكم (السلمي، 2015، ص75).

كما تناولت دراسـة منشـورة في مجلة الدراسـات التاريخية دور الفقهاء في تطوير مفاهيم "السـياسـة الشـرعية" و"المصـلحة العامة"، مبيّنة أن هذه المفاهيم أسـهمت في إضـفاء مرونة على النظام السياسـي الإسـلامي، دون الخروج عن الإطار القيمي للشريعة (الحربي، 2020، ص...).

وبذلك يتضـح أن العلماء لم يكونوا مجرد مفسّرين للواقع السـياسـي، بل كانوا شـركاء في بنائه وتقنينه، من خلال صـياغة المفاهيم وتنظيم المؤسـسـات، وهو ما منح تعاونهم مع السـلطة بعدًا تأسـيسـيًا عميقًا أسـهم في اسـتقرار الدولة الإسلامية وترسيخ هويتها الشرعية.

ثالثًا: العلماء كوسطاء بين الحاكم والمحكوم

إلى جانب دورهم في التقنين والتنظير، اضـطلع العلماء بوظيفة اجتماعية–سياسية مهمّة تمثلت في الوسـاطة بين الحاكم والمحكوم، خاصـــة في أوقات الأزمات أو النزاعات، فقد كانت مكانتهم المعنوية وثقة الناس بهم تؤهلهم للقيام بدور الجسـر الذي يربط بين السـلطة والرعية، سـواء عبر نقل شـكاوى الناس إلى الحاكم، أو عبر تهدئة التوترات الاجتماعية والسياسية.

وقد أشـارت دراسـة منشـورة حول دور العلماء في العصـر العباسـي إلى أن الخلفاء كانوا يلجؤون إلى كبار الفقهاء للتوسـط في حلّ النزاعات بين السـلطة وبعض الجماعات المعارضـة، نظرًا لما يتمتع به هؤلاء العلماء من قبول اجتماعي واسـع (عبد المقصـود، 2023، ص64)، كما كشـفت رسـالة جامعية حول الحياة السـياسـية في بغداد أن تدخل العلماء في بعض الأزمات ساهم في احتواء الصراع ومنع تحوله إلى اضطراب شامل (السلمي، 2015، ص289).

حيث بيّنت دراسـة تاريخية محكّمة أن العلماء أدّوا أدوارًا تفاوضـية بين الأمراء، وسـعوا إلى رأب الصـدع السياسـي حفاظًا على وحدة الصف الداخلي في مواجهة الأخطار الخارجية (شلبي، 2008، ص121)، كما تناولت دراسة منشورة في مجلة العلوم الإنسـانية مفهوم "الوسـاطة الشـرعية"، موضـحة أن العلماء كانوا يُنظر إليهم بوصـفهم ضـامنًا أخلاقيًا في أي اتفاق أو تسوية سياسية (الحربي، 2020، ص82).

ومن جهة أخرى، أوضـحت دراسة أكاديمية حول الفكر السياسي الإسلامي أن هذه الوساطة لم تكن حيادًا مطلقًا، بل كانت قائمة على ميزان الشرع والمصلحة؛ فإذا انحرفت السلطة عن مقتضيات العدل، انتقل دور العالم من الوساطة إلى التقويم أو المعارضة (الشمري، 2019، ص267).

ومن ثمّ، فإن وظيفة الوسـاطة السـياسـية تُظهر جانبًا مهمًا من التعاون بين العلماء والسـلطة، حيث أسـهمت في تحقيق الاستقرار، وضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترسيخ مفهوم التوازن داخل النظام السياسي الإسلامي.

يتضـح أن التعاون بين العلماء والسلطة لم يكن دائمًا صورة من صور التبعية أو الخضوع، بل اتخذ في كثير من مراحله طابعًا تكامليًا استند إلى تحقيق المصلحة العامة وصيانة استقرار الدولة، فقد أسهم العلماء في دعم النظام السياسي عند الحاجة، وتقنين مؤسساته، وترسيخ مفاهيم الشرعية والعدل، فضـلًا عن قيامهم بدور الوسيط الذي يوازن بين السلطة والرعية.

وبذلك يظهر أن هذا النمط من العلاقة مثّل أحد أوجه الدور السياسي للعلماء، حيث اجتمع فيه البعد الشرعي بالبعد المؤسسي، وأسهم في تعزيز استقرار الدولة الإسلامية وتماسكها في فترات متعددة من تاريخها.

ثانيًا: المحن والابتلاءات السياسية للعلماء

ارتبطت معارضة بعض العلماء للسلطة في العصور الإسلامية بوقوع محنٍ وابتلاءات كان هدفها في الغالب حملهم على تبنّي موقف رسمي أو إقرار سياسة عقدية/سياسية للدولة، وتُعد محنة خلق القرآن أبرز مثال تاريخي على ذلك؛ إذ تحولت القضية من نقاش فكري إلى امتحان سياسي مباشر استُخدم فيه الضغط الوظيفي والعقوبة لفرض رأي السلطة، وانعكس ذلك على علاقة العلماء بالحكم وحدود استقلالهم (العبّار، 2024، ص88)، كما تناولت دراسات حديثة المحنة بوصفها أداة لتأكيد سلطة الدولة على المجال الديني، لا مجرد خلاف كلامي، مع إبراز أثرها على مكانة علماء الحديث ومواقفهم من السلطة.(Nawas, 1993, p620)

وتُظهر بحوث أخرى أن علاقة الإمام أحمد بن حنبل بالسلطة في زمن المحنة مثالٌ دالّ على تحوّل "الاختلاف العلمي" إلى "توتر سياسي"، حيث ارتبط موقف العالم بمدى قدرته على الصمود أمام الإكراه دون أن يتحول إلى فاعلٍ سلطوي(Fahmi, 2023, p145) ، وتؤكد بعض الدراسات أن المحنة كشفت أيضًا عن تباين العلماء: فبينما ثبت بعضهم، اضطر آخرون إلى التورية أو المهادنة، وهو ما يعكس تعقّد الموقف الشرعي بين مقاومة الإكراه وخشية الفتنة (Khan, 2023, p210).

وعليه، فإن "المحنة" ليست حدثًا معزولًا، بل ظاهرة سياسية تكشف حدود العلاقة بين السلطة والمرجعية العلمية، وكيف يمكن للدولة أن تستخدم أدواتها لتطويع العلماء، أو كيف يمكن للعلماء—في المقابل—أن يحافظوا على استقلال الموقف ولو تحت الضغط (العبّار، 2024، ص132).

ثالثًا: أثر المعارضة العلمية في الإصلاح السياسي

لم تكن المعارضة العلمية للسلطة مجرد موقف سلبي أو رفضٍ مجرد، بل كان لها في كثير من الحالات أثر إصلاحي تمثل في إعادة ضبط معايير الشرعية، وتقوية "الرقابة الأخلاقية" على الحكم، وتوسيع مساحة وعي المجتمع بحدود الطاعة ومفهوم العدل، فقد أبرزت بعض الدراسات أن مقاومة العلماء لبعض سياسات السلطة أسهمت في إعادة تعريف الشرعية داخل المجال العام: الشرعية ليست قوة الحكم، بل التزامه بمقاصد الشريعة وحفظ الحقوق (العبيدي، 2015، ص132.).

كما تُظهر دراسات منشورة أن وجود معارضة فكرية/علمية داخل المجتمع العباسي—حتى وإن لم تتحول إلى حركات سياسية مسلحة—كان عاملًا في كشف آليات "شرعنة الدولة" ومواجهة توظيف الدين لتبرير الممارسات السياسية، وهو ما يمنح المعارضة العلمية وظيفة تصحيحية طويلة المدى، وفي هذا الإطار قد تشتغل المعارضة العلمية بوسائل متعددة: الامتناع عن الإفتاء المؤيد، أو الإعلان عن الموقف الشرعي، أو تثبيت القاعدة العلمية داخل المجتمع، بما يخلق توازنًا يمنع الانفراد المطلق للسلطة بتفسير الدين.(Fahmi, 2023, p210)

وتشير بعض الأدبيات إلى أن أثر المعارضة العلمية يظهر أيضًا في تراكم الخبرة السياسية للمجتمع الإسلامي؛ إذ تؤدي هذه المواقف إلى ترسيخ مفاهيم مثل "الطاعة بالمعروف"، و"حرمة الظلم"، و"مسؤولية النصيحة"، وهي مفاهيم تتحول تدريجيًا إلى معايير يحاكم بها الناس سياسات الحكم، وهو ما يُعد في جوهره إصلاحًا سياسيًا "هادئًا" لكنه عميق الأثر.(Nawas, 1993, p621)

يتضح أن معارضة العلماء للسلطة في العصور الإسلامية لم تكن خروجًا عن النظام السياسي بقدر ما كانت تعبيرًا عن التزامهم بالمرجعية الشرعية وحدودها، فقد تجلت هذه المعارضة في رفض توظيف العلم لخدمة أغراض سياسية،

وفي الصمود أمام الضغوط والمحن التي هدفت إلى إخضاعهم، وهو ما كشف عن استقلالية المؤسسة العلمية نسبيًا عن السلطة التنفيذية.

كما أظهرت التجربة التاريخية أن هذه المعارضة لم تكن مجرد موقف احتجاجي، بل أسهمت في ترسيخ معايير الشرعية، وتعميق وعي المجتمع بحدود الطاعة ومفهوم العدل، وأدت دورًا إصلاحيًا في تقويم مسار الحكم، ومن ثمّ فإن العلاقة بين العلماء والسلطة لم تكن أحادية الاتجاه، بل اتسمت بالتفاعل والتوازن، حيث شكّل موقف العلماء عنصرًا فاعلًا في ضبط الحياة السياسية في الدولة الإسلامية.

يُظهر تحليل مواقف العلماء من السلطة بين التعاون والمعارضة أن العلاقة لم تكن أحادية الاتجاه، بل اتسمت بالتفاعل والتوازن تبعًا لطبيعة المرحلة التاريخية وظروفها السياسية، فقد اختار بعض العلماء التعاون مع السلطة حين رأوا في ذلك تحقيقًا للمصلحة العامة وصيانةً للاستقرار، بينما اتخذ آخرون موقفًا نقديًا أو معارضًا عندما لمسوا انحرافًا عن مبادئ العدل أو توظيفًا للعلم في خدمة أهداف سياسية ضيقة.

وترى الباحثة أن هذه الازدواجية في المواقف تعبّر عن وعي سياسي مبكر لدى العلماء، قائم على مبدأ الموازنة بين المصلحة والمفسدة، وبين حفظ النظام العام وصيانة القيم الشرعية، كما تكشف التجربة التاريخية أن المعارضة العلمية رغم ما صاحبها من محن وابتلاءات أسهمت في ترسيخ معايير الشرعية، وتعميق مفهوم المسؤولية الأخلاقية للسلطة.

ومن ثمّ، فإن المبحث الثالث يؤكد أن العلماء كانوا عنصرًا فاعلًا في ضبط الحياة السياسية، سواء عبر التعاون المؤسسي أو الرقابة النقدية، وأن حضورهم شكّل أحد أهم العوامل في الحفاظ على التوازن بين السلطة والمجتمع في التاريخ الإسلامي.

الخاتمة

بعد استعراض الدور السياسي للعلماء في العصور الإسلامية من خلال أبعاده النظرية والتاريخية، وتحليل صور مشاركتهم المباشرة وغير المباشرة، ثم الوقوف على مواقفهم بين التعاون والمعارضة، يتبين أن العلماء لم يكونوا عنصرًا هامشيًا في بنية الدولة الإسلامية، بل كانوا جزءًا فاعلًا في تشكيلها وتوجيه مسارها.

فقد أسهموا في تقنين المفاهيم السياسية، وترسيخ معايير الشرعية، والمشاركة في مؤسسات الحكم، كما مارسوا دورًا رقابيًا وأخلاقيًا على السلطة من خلال الفتوى والتعليم والخطابة، ولم تخلُ التجربة التاريخية من توترات ومحن، إلا أن تلك اللحظات كشفت عن قوة المرجعية العلمية واستقلالها النسبي، وأبرزت قدرة العلماء على حماية القيم الشرعية حتى في مواجهة الضغوط السياسية.

وترى الباحثة أن العلاقة بين العلماء والسلطة في العصور الإسلامية قامت في جوهرها على مبدأ التوازن؛ فحيثما التزمت السلطة بمقتضيات العدل والشريعة، كان التعاون سبيلًا لتحقيق الاستقرار، وحيثما ظهر الانحراف، برزت المعارضة بوصفها أداة إصلاح وتقويم، ومن ثمّ فإن الدور السياسي للعلماء لم يكن صراعًا دائمًا ولا خضوعًا مطلقًا، بل كان تفاعلًا ديناميكيًا أسهم في بناء نموذج سياسي ذي بعد قيمي وأخلاقي مميز.

وتخلص الدراسة إلى أن فهم التجربة التاريخية لدور العلماء في الحياة السياسية يقدّم إطارًا معرفيًا مهمًا لإعادة قراءة العلاقة بين الدين والسياسة، ويؤكد أن وجود مرجعية علمية مستقلة يمثل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن داخل أي نظام سياسي.

أولًا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن العلماء في العصور الإسلامية شكّلوا عنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية، ولم يكن دورهم مقتصرًا على الجانب الديني أو التعليمي فقط.
2. أن العلاقة بين العلماء والسلطة اتسمت بالتنوع؛ إذ تراوحت بين التعاون المؤسسي لتحقيق الاستقرار، والمعارضة النقدية عند الانحراف عن مبادئ العدل والشريعة.
3. أن مشاركة العلماء في المناصب الرسمية كالقضاء والوزارة والحسبة أسهمت في إضفاء الطابع الشرعي على مؤسسات الدولة وترسيخ مفهوم العدالة المؤسسية.
4. أن التأثير غير المباشر للعلماء من خلال الفتوى والخطابة والتعليم كان له دور مهم في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع وضبط سلوك السلطة.
5. أن المواقف المعارضة للعلماء رغم ما ترتب عليها من محن وابتلاءات أسهمت في تثبيت معايير الشرعية، وترسيخ مفهوم الرقابة الأخلاقية على الحكم.
6. أن التجربة التاريخية تكشف عن وجود توازن نسبي بين السلطة التنفيذية والمرجعية العلمية، وكان هذا التوازن أحد عوامل استقرار الدولة الإسلامية في مراحل متعددة.
7. أن استقلال العلماء عن التوظيف السياسي للعلم كان عنصرًا أساسيًا في حفظ مكانتهم وتأثيرهم داخل المجتمع.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة إعادة قراءة التراث السياسي الإسلامي قراءة علمية موضوعية تُبرز دور العلماء في تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع.
2. الاهتمام بالدراسات المقارنة بين التجربة التاريخية للعلاقة بين العلماء والسلطة وبين النماذج المعاصرة، لاستخلاص أطر تنظيمية تحقق الاستقلال المؤسسي للمرجعية العلمية.
3. تعزيز مبدأ استقلال المؤسسات العلمية والدينية عن الضغوط السياسية، بما يضمن أداء دورها الرقابي والأخلاقي بصورة فعّالة.
4. تشجيع البحوث الأكاديمية المتخصصة في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، خاصة تلك التي تعتمد على المصادر الأصلية والتحليل النقدي.
5. الاستفادة من التجربة التاريخية في ترسيخ مفهوم "الطاعة المقيدة بالشرع" بوصفه أساسًا لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وصيانة الحقوق.
6. إدراج موضوع العلاقة بين العلماء والسلطة ضمن المناهج الأكاديمية في أقسام التاريخ والدراسات الإسلامية والسياسية، لتعميق الوعي بتاريخ الفكر السياسي الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ) :السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق: علي بن محمد العمران، ط1 (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1429هـ).
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ) :المقدمة، تحقيق: عبد السلام الشدادي، ط1 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005م).

3. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ) :الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، ط1 (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1428هـ).
4. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: 324هـ) :الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: فوقية حسين محمود، ط1 (القاهرة: دار الأنصار، 1977م).
5. أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين (ت: 458هـ) :الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م).
6. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت: 505هـ) :إحياء علوم الدين، ط1 (بيروت: دار المعرفة، د.ت).
7. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 450هـ) :الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط1 (الكويت: دار ابن قتيبة، 1989م).
8. الحربي، أحمد" :(2020) السياسة الشرعية وتطبيقاتها في الوساطة بين الحكام والرعية"، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد 4، العدد 2.
9. حسن، حسن إبراهيم :تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1996م).
10. الحنيطي، سعد خلف :(2018) الفقيه والسلطان: فقهاء العراق والسلطة العباسية، ط1 (عمان: دار الكتاب الثقافي).
11. خلاف، عبد الوهاب :(1988) السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، ط1 (القاهرة: دار القلم).
12. الزحيلي، وهبة :(2004) الفقه الإسلامي وأدلته، ط4 (دمشق: دار الفكر).
13. الزهراني، سعيد" :(2017) الاستقلال العلمي للفقهاء وأثره في الحفاظ على المذهب"، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 45، السعودية.
14. السلمي، بندر" :(2015) الحياة السياسية في بغداد وأدوار العلماء في توجيه الرأي العام"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
15. شلبي، محمود" :(2008) دور الفقهاء في الحياة السياسية بالأندلس: دراسة في مواقفهم من السلطة"، مجلة الدراسات الأندلسية، العدد 12.
16. الشمري، فهد" :(2019) مواقف الفقهاء من السلطة السياسية في العصر العباسي: المصلحة والمعارضة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض.
17. العبّار، خالد" :(2024) المحنة بوصفها أداة لفرض الهيمنة السياسية: قراءة معاصرة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت.
18. العبادي، خلف" :(1998) مؤسسة القضاء في العصر العباسي: دراسة في التنظيم والاختصاص"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
19. عبد المقصود، محمد" :(2023) العلاقة بين العلماء والسلطة في العصر العباسي الأول"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة بغداد.
20. العبيدي، مريم" :(2015) المعارضة العلمية وأثرها في الإصلاح السياسي: دراسة حالة العصر العباسي"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 22.
21. العتيبي، منصور" :(2020) الاعتزال السياسي: دراسة في ظاهرة ابتعاد العلماء عن البلاط العباسي"، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك فيصل.

22. العوا، محمد سليم :(1989) في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط6 (القاهرة: دار الشروق).
23. عودة، عبد القادر :(1997) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ط14 (بيروت: مؤسسة الرسالة).
24. القحطاني، سعد" :(2012) الفكر السياسي الإسلامي في القرن الثالث الهجري: تطور المفاهيم"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
25. المالكي، عادل" :(2014) مواقف الفقهاء من السلطة الأموية: دراسة تاريخية تحليلية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.
26. **Fahmi, Muhammad (2023).** "Oppositional Genealogy of Ḥanābilah towards al-Ma'mūn's Miḥna Policy", Journal of Islamic Thought and Civilization (JITC), Vol. 13, Issue 1, pp. 45–62.
27. **Khan, M. (2023).** "The Mihna Revisited: Theological Dispute and Political Power in the 9th Century", Journal of Arabic and Islamic Studies, Vol. 23, pp. 89–110.
28. **Nawas, John A. (1994).** "Al-Ma'mūn, the Miḥna, and the Quest for Caliphal Authority", International Journal of Middle East Studies, Vol. 26, No. 4, pp. 615–629.